|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2017جنيف، 25-15 مايو 2017** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 8** | **الوثيقة C17/22-A** |
|  | **17 مايو 2017** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام |
| التقرير السنوي السادسللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) |

يشرفني أن أرفع إلى الدول الأعضاء في المجلس تقريراً من رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC).

هولين جاو
الأمين العام

التقرير السنوي السادس
للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)

|  |
| --- |
| **ملخص**تعرض هذه الوثيقة التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) على مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات. وهي تحتوي على استنتاجات وتوصيات لينظر فيها المجلس في مجالات وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيانات المالية والمحاسبة والمراجعة الخارجية والتقييم وفقاً لاختصاصات اللجنة.ويعرض هذا التقرير السنوي السادس للجنة الاستشارية المقدم إلى مجلس الاتحاد معلومات محدّثة عن المواضيع التي تغطيها اللجنة وأنشطتها منذ يونيو 2016 ويقدم توصيات محددة تهدف إلى تحسين الإشراف وترتيبات الرقابة الداخلية والإدارة لتلبية الاحتياجات الحالية للمنظمة على وجه أفضل.وتدعو اللجنة المجلس إلى إقرار توصياتها لزيادة التشجيع على الاستجابة الفعّالة واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب من أجل تعزيز المساءلة.**الإجراء المطلوب**يدعى المجلس إلى **إقرار** تقرير اللجنة وتوصياتها.\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع**[*القرار 162*](http://www.itu.int/council/Basic-Texts/ResDecRec-PP10-e.doc#res162) *(المراجَع في بوسان، 2014)؛* [*المقرر 565*](http://www.itu.int/md/S11-CL-C-0109/en) *الصادر عن المجلس؛ الوثائق* [*C12/44*](http://www.itu.int/md/S12-CL-C-0044/en) *(التقرير السنوي الأول للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)و*[*C13/65 + Corr.1*](http://www.itu.int/md/S13-CL-C-0065/en) *(التقرير السنوي الثاني للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛ و*[*C14/22 + Add.1*](http://www.itu.int/md/S14-CL-C-0022/en) *(التقرير السنوي الثالث للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛ ووثيقة المجلس* [*C15/22 + Add.1-2*](http://www.itu.int/md/S15-CL-C-0022/en) *(التقرير السنوي الرابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛ ووثيقة المجلس* [*C16/22 + Add.1*](https://www.itu.int/md/S16-CL-C-0022/en) *(التقرير السنوي الخامس للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس).* |

# 1 مقدمة

1.1 تعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارةبصفة استشارية متخصصة لمساعدة المجلس والأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياتهما الإدارية المتعلقة بإعداد البيانات المالية وترتيبات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الإدارة، وغير ذلك من العمليات المتعلقة بالمراجعة وفقاً لاختصاصات اللجنة. ومن ثم، فإن اللجنة تساعد على زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة، كما أنها تدعم الإدارة الرشيدة. ولا تقوم اللجنة بأي أعمال تتعلق بالمراجعة ولا تشكل وظائفها تكراراً لأي وظائف تنفيذية أو وظائف تتعلق بالمراجعة الداخلية أو الخارجية، بل تساعد على ضمان الاستفادة القصوى من أعمال المراجعة وغيرها من الموارد المتاحة في إطار الضمانات الشامل للاتحاد.

2.1 ويضم التشكيل الحالي للجنة الأعضاء التالية أسماؤهم:

- الدكتورة بيت ديجين (الرئيسة)

- السيد عبد السلام الهاروشي

- السيد غراهام ميلر

- السيدة آلين فيانو

- السيد كامليش فيكامسي

3.1 واجتمعت اللجنة في 12-10 أكتوبر 2016 و3-2 مارس 2017 و11-9 مايو 2017، منذ تقديم تقريرها السنوي الخامس (الوثيقة [C16/22 + Add.1](https://www.itu.int/md/S16-CL-C-0022/en)) والإضافة 1 لاحقاً إلى المجلس في دورته لعام 2016. وأدرجت في هذا التقرير السنوي السادس المعروض على المجلس استنتاجات اجتماعات أكتوبر ومارس ومايو. وتتاح لأعضاء الاتحاد في [الحيز المخصص للجنة](http://www.itu.int/en/council/Pages/imac.aspx) في الموقع الإلكتروني العمومي للاتحاد عبر صفحة [مجلس الاتحاد](http://www.itu.int/en/council/Pages/default.aspx)، تقارير اجتماعات اللجنة وتقاريرها السنوية فضلاً عن وثائق رئيسية أخرى.

4.1 أما الذين حضروا اجتماعات اللجنة فهم: الدكتورة ديجين والسيد الهاروشي والسيد ميلر والسيد فيكامسي الذين حضروا الاجتماعات الثلاثة. وحضرت السيدة فيانو اجتماعين من اجتماعات اللجنة الثلاثة.

5.1 وباشرت اللجنة منذ تقريرها السنوي الأخير المقدم إلى المجلس في عام 2016 جميع مسؤولياتها التي تشمل المراجعة الداخلية؛ وإدارة المخاطر؛ والرقابة الداخلية؛ والتقييم؛ والبيانات المالية المراجعة والتقارير المالية؛ والمراجعة الخارجية.

6.1 وشاركت رئيسة اللجنة عن بُعد في اجتماع فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) المعقود في 1 فبراير 2017، مطلعةً الدول الأعضاء على الجوانب المتعلقة بالمجالات التي تندرج في إطار مسؤولية اللجنة.

7.1 وشاركت رئيسة اللجنة أيضاً في الاجتماع الأول للجان الأمم المتحدة للرقابة، الذي عقد في 28 نوفمبر 2016 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، والذي شاركت فيه لجان الرقابة لما مجموعه 19 هيئة من هيئات منظومة الأمم المتحدة. والهدف الرئيسي من الاجتماع هو تبادل المعلومات بشأن التحديات المشتركة والممارسات الرشيدة المحتملة فيما يخص سير أعمال لجان الرقابة. وناقش المشاركون المخاطر الراهنة والمستجدة (بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالاحتيال والفساد)، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي، ونضج نهوج إدارة المخاطر المؤسسية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

8.1 وأجرت اللجنة، خلال اجتماعاتها، مناقشات جوهرية مع الأمين العام ونائب الأمين العام ودائرة التخطيط الاستراتيجي وشؤون الأعضاء ودائرة الموارد المالية وأمين الأخلاقيات والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي وغيرهم من ممثلي الإدارة حسب الاقتضاء.

# 2 متابعة التقرير السنوي الخامس للجنة المقدم إلى المجلس في دورته لعام 2016 وحالة تنفيذ توصيات اللجنة

1.2 بغية مساعدة المجلس على متابعة الإجراءات المتخذة استجابةً لتوصيات اللجنة، استعرضت اللجنة حالة تنفيذ توصياتها السابقة: فقد نُفذت 10 توصيات من 14 توصية قدمتها اللجنة في عام 2016؛ وجميع التوصيات الست المقدمة في عام 2015؛ وجميع التوصيات التسع المقدمة في عام 2014؛ و7 من 8 توصيات المقدمة في عام 2013؛ و5 من 6 توصيات مقدمة في عام 2012.

2.2 وأشادت اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ توصياتها السابقة وأشارت إلى تحسن معدل التنفيذ؛ ويتم حالياً تنفيذ التوصيات بوتيرة أسرع وتدرج المهل الزمنية في التوصيات الجاري تطبيقها.

3.2 ويرد في الملحق 1 إحصاءات مفصلة بشأن معدل تنفيذ توصيات اللجنة.

# 3 المسائل الرئيسية التي تمت مناقشتها والاستنتاجات والتوصيات

الإدارة المالية

1.3 استعرضت اللجنة تقرير الإدارة المالية للاتحاد لعام 2016 وناقشت النتائج والقضايا المالية مع الإدارة. وأشارت اللجنة إلى أن المراجعين الخارجيين أبدوا رأياً إيجابياً بشأن المراجعة لا تحفظ فيه يسلط الضوء، كما في عام 2015، على المسائل المتعلقة بالقيمة السالبة لصافي الأصول الناجمة عن الخصوم الإكتوارية المتعلقة بمستحقات الموظفين في الأجل الطويل. وتسليطهم الضوء على هذه المسألة لا يعدِّل رأيهم الإيجابي الذي لا تحفظ فيه ولكن يلفت النظر إلى مسألة يعتبرها المراجعون الخارجيون مهمة لدرجة تجعلها عنصراً أساسياً لتمكين المستخدمين من فهم البيانات المالية.

2.3 وتشيد اللجنة بالإدارة لتحقيقها مرة أخرى النتيجة المرحب بها المتمثلة في رأي إيجابي لا تحفظ فيه.

3.3 وأشارت اللجنة إلى أن جميع التوصيات الصادرة عن التقرير السنوي السابق للجنة بشأن الإدارة المالية قد تم تناولها أو يجري تنفيذها.

4.3 وفي المجالات حيث أوصت اللجنة بتحسين التقارير المالية، طبق الاتحاد توصيات اللجنة وأدخل تحسينات على البيانات المالية لعام 2016 المقدمة إلى المجلس في دورته لعام 2017. أما التوصيات التي صدرت في مجال التقييم الإكتواري والتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، والتنسيق مع فريق العمل التابع للأمم المتحدة والمعني بقضايا التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، فما زالت قيد التنفيذ.

5.3 وتعرب اللجنة عن امتنانها لدائرة إدارة الموارد المالية لما تحلت به من روح إيجابية في مساعدة اللجنة على أداء أعمالها وفي التعاون معها للإسهام في إرساء علاقات عمل فعالة.

إدارة المخاطر

6.3 فيما يخص الترتيبات المتخذة في الاتحاد لإدارة المخاطر، لطالما تعاونت اللجنة مع دائرة التخطيط الاستراتيجي وشؤون الأعضاء كما وفرت المشورة والمعلومات لدفع إجراءات إدارة المخاطر المستجدة قدماً.

7.3 وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم الهائل الذي أحرزته الأمانة منذ التقرير السنوي الأخير للجنة إذ مضت في إعداد سياسة إدارة المخاطر ووضعت بياناً لتقبل المخاطر خاصاً بالاتحاد.

8.3 وأقرت اللجنة سياسة إدارة المخاطر وبيان تقبل المخاطر، وتشجع إدارة الاتحاد على وضع السياسة موضع التنفيذ.

9.3 وستستمر اللجنة في رصد التقدم وإسداء المشورة عند الاقتضاء بشأن الترتيبات المتعلقة بإدارة المخاطر.

|  |
| --- |
| **التوصية (2017) 1:** بعد أن يقدم الأمين العام سياسة إدارة المخاطر وبيان تقبل المخاطر إلى المجلس، توصي اللجنة بأن يوافق الاتحاد عليهما وبأن يضعهما موضع التنفيذ. |

المراجعة الخارجية للحسابات وتقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2016

10.3 واصلت اللجنة عقد اجتماعات منتظمة مع مراجعي الحسابات الخارجيين ومناقشة النهج المتبع في مراجعة الحسابات والتقدم المحرز فيها، والقضايا المستجدة.

11.3 ونظرت اللجنة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن مراجعة البيانات المالية للاتحاد لعام 2016 المقدمة إلى المجلس، وتناقشت مع فريق المراجعة بشأنه. وقدمت اللجنة استفسارات إلى مراجع الحسابات الخارجي وأكدت وجود ضمانات بشأن عملية المراجعة ونطاقها ونتائجها والتوصيات المقدمة في إطارها؛ واستقلالية المراجعين؛ ومتابعة التوصيات المقدمة سابقاً من مراجع الحسابات الخارجي؛ والمسائل التقنية الأخرى. وهنأت اللجنة مراجع الحسابات الخارجي على تقديمه تقرير المراجعة في الوقت المناسب مما أتاح للجنة النظر فيه رغم الجدول الزمني الضيق جداً الذي كان ضرورياً نتيجة لتوقيت دورة المجلس لهذا العام.

12.3 ويقدم تقرير مراجع الحسابات الخارجي معلومات شاملة ومفيدة للمجلس تتضمن 12 توصية رسمية وأربعة اقتراحات موجهة إلى الإدارة. وإضافة إلى ملاحظات المراجع بشأن البيانات المالية والأداء المالي للاتحاد، يقدم تقرير مراجع الحسابات الخارجي، في جزء كبير منه، تعليقاً مستفيضاً بشأن مراجعة الأداء وتوصيات بشأن المشتريات. ويمكن أن تأخذ الإدارة بالعديد من التوصيات في سياق إعداد واعتماد دليل شامل وعام عن المشتريات (علماً بأن المنظمة لا تملك أي دليل في الوقت الحاضر) وبعض السياسات والإجراءات المحسنة.

13.3 ولا يرقى حجم المشتريات التشغيلية التي يقوم بها الاتحاد أو قيمتها إلى عمليات الشراء التي تضطلع بها العديد من الهيئات الأخرى للأمم المتحدة. وتعتقد اللجنة أنه يمكن الوفاء بعدد من المهام الأساسية والمتطلبات الرئيسية بصورة فعالة، مع تحمل تكلفة مقبولة وبذل جهود معقولة، من خلال النظر في العلاقة بين تكاليف الخدمات المقترحة ومنافعها، وبالاستناد إلى الممارسات المتبعة حالياً في منظمات أخرى. ويشمل ذلك استخلاص العبر من أمثلة مستقاة من كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة دون الحاجة إلى "البدء من نقطة الصفر". وتؤمن اللجنة بأنه يمكن تطبيق هذا النهج (المقارنة المرجعية) في مجال المشتريات بل في مجالات أخرى أيضاً مثل الأخلاقيات. وتعتبر اللجنة أنه من المناسب ألا تكون ترتيبات الاتحاد ملائمة وفعالة فحسب، وإنما متناسبة أيضاً مع حجم المنظمة وطبيعتها وظروفها. وستمعن اللجنة النظر في مسألة المشتريات خلال اجتماعها الخريفي في عام 2017، مسترشدةً بتوصيات مراجع الحسابات الخارجي، وبهدف إسداء مشورة إضافية للإدارة.

14.3 وأشادت اللجنة بالعناية التي أولاها المجلس لملاحظات مراجع الحسابات الخارجي وللتوصية 1 الصادرة عن المراجعة بشأن القضايا والتحديات المهمة الناجمة عن كثرة الموظفين الذين يمكن أن يتقاعدوا قريباً، وعن غياب خطة استراتيجية محدثة خاصة بالموارد البشرية تتضمن استراتيجية لتخطيط التعاقب. وتعتقد اللجنة أن هذا الوضع ينطوي على خطر كبير للاتحاد. وفي ظل البيئة السريعة التغير المحيطة بالاتحاد والحاجة المحتملة إلى تحديد هدف الاتحاد الطويل الأجل بمزيد من الدقة، لا بد من تناول مسألة العجز في الموظفين بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع، من أجل ضمان امتلاك الاتحاد لمجموعة المهارات والكفاءات التي ستكون ضرورية في المستقبل. وستتابع اللجنة هذا الموضوع خلال اجتماعها المقبل للتمعن في تحليل المخاطر المستجدة.

15.3 وترد في الملحق 1 بتقرير المراجع الخارجي معلومات عن حال تنفيذ التوصيات المقدمة خلال السنوات الماضية في إطار المراجعة.

المراجعة الداخلية

16.3 استمرت اللجنة في إيلاء اهتمامها لوحدة المراجعة الداخلية للاتحاد خلال العام الماضي. واستعرضت اللجنة تخطيط أنشطة المراجعة الداخلية وتقدمها واستعرضت نتائج تقارير المراجعة لعامي 2017/2016.

17.3 واستعرضت اللجنة تقارير المراجعة الداخلية التالية:

- فحص عقود الخبراء الخارجيين؛

- مراجعة الصناديق الاستئمانية؛

- تقييم مخاطر الاحتيال المؤسسي؛

- مراجعة أنشطة التعلم والتدريب والتطوير المهني؛

- مراجعة عقود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإيجارات وخدمات الصيانة؛

- مراجعة المساواة بين الجنسين وتعميمها في الاتحاد.

18.3 وأحاطت اللجنة أيضاً علماً بالتقرير السنوي لمراجع الحسابات الداخلي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية، الذي يقدم إلى المجلس في دورته لعام 2017 (الوثيقة [C17/44](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0044/en)). ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن عمليات المراجعة التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير (مارس 2016 - فبراير 2017)، مع عرض ملخص عن فرادى التقارير المتاحة، التي ترفعها اللجنة إلى عناية المجلس.

19.3 وفي أكثر من نصف التقارير المراجعة، رأى مراجع الحسابات الداخلي أن التدابير الإدارية وعمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المجالات التي نُظر فيها لم تكن ملائمة وفعالة بما يكفي.

20.3 وأشارت اللجنة إلى أن المراجعة الداخلية كشفت في تقاريرها مظاهر قصور وإجراءات غير مناسبة، في عدد من الحالات التي تخص قضايا تتسم بأهمية عالية. وشجعت اللجنة الإدارة على ترتيب الأنشطة بحسب الأولوية وعلى تدعيم الإجراءات في المجالات التي شملتها توصيات المراجعة، مع ضمان تطبيق توصيات المراجعة الداخلية دون تأخير وحالما يتم الموافقة عليها.

21.3 وأشارت اللجنة أيضاً إلى عملية المراجعة المتعلقة بسياسة الاتحاد للمساواة بين الجنسين وتعميمها، والمدرجة في قائمة عام 2017 للمواضيع التي خضعت للمراجعة الداخلية. ومع أن هذا الموضوع يعد مجالاً مهماً ينبغي أن تتناوله إدارة الاتحاد، فإنه لم ينشأ عن أحد المخاطر المحددة بوضوح في المراجعة الداخلية. وترى اللجنة أنه كان من الأنسب أن تتولى عملية الاستعراض والتقييم هذه وحدة إدارية متخصصة أخرى في المنظمة، بدلاً من وحدة المراجعة الداخلية (IAU) التي لا تتوفر لديها سوى موارد محدودة وإن كانت تتحلى بالخبرة المهنية في مجال المراجعة. وسبق أن أشارت اللجنة، في تقريرها السنوي لعام 2015، إلى أنه من الأفضل أن تتولى الإدارة دراسة بعض المجالات التي نظرت فيها وحدة المراجعة الداخلية، مثل تقرير المراجعة بشأن استخدام الورق داخلياً في الأمانة.

22.3 وأُطلعت اللجنة بمزيد من التفصيل على منهجية إدارة المخاطر التي استندت إليها خطط المراجعة الداخلية، وأشارت إلى حجم التفاصيل والتحاليل المتاحة لدعم التخطيط السنوي. وتتطلّع اللجنة إلى مواصلة تلقي هذه المعلومات التي تساعدها على استعراض مشاريع خطط المراجعة السنوية، مما يضمن خطة عمل راسخة للمراجعة الداخلية القائمة على المخاطر.

|  |
| --- |
| **التوصية (2017) 2**: توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بأن يُقترح فيما يخص المراجعة الداخلية اعتماد خطة مراجعة قائمة على المخاطر متعددة السنوات تشمل دورة متجددة لتغطية أنشطة المراجعة، من أجل ضمان الرقابة المناسبة على المجالات الرئيسية والأنشطة التشغيلية على مر الزمن، مما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة المتاحة للمراجعة الداخلية.**التوصية (2017) 3**: على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في عام 2016، من المهم استخدام الموارد المحدودة المتاحة لوحدة المراجعة الداخلية للنظر في المجالات التي تمثل مخاطر تحظى بالأولوية العليا في المنظمة.**التوصية (2017) 4**: من أجل ضمان إدارة الاستجابة لتوصيات المراجعة الداخلية في الوقت المناسب، توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بتضمين جميع توصيات المراجعة الداخلية، التي وافقت عليها الإدارة المعنية بها مباشرة، جداول زمنية أو مهلاً زمنية لتنفيذها. |

الأخلاقيات

23.3 يحظى الاتحاد اليوم بمنصب لأمين الأخلاقيات، وتتولى اللجنة وفقاً لاختصاصاتها رصد إعداد السياسات والإجراءات المتعلقة بالأخلاقيات في المنظمة.

24.3 وفيما يتعلق بممارسات الإدارة الرشيدة، وحرصاً على أن تتسم ترتيبات الاتحاد بالشفافية والفعالية في نظر الكيانات العامة والخارجية أو الأطراف الثالثة المتعاملة مع المنظمة، من المهم أن تكون العناصر البارزة لترتيبات الاتحاد في مجال الأخلاقيات معروفة ومتاحة بسرعة.

|  |
| --- |
| **التوصية (2017) 5:** توصي اللجنة بنشر سياسات الاتحاد وممارساته وإجراءاته الخاصة بالأخلاقيات على الموقع الإلكتروني العام للمنظمة عندما يتم إعدادها. |

الامتثال وإدارة مخاطر الاحتيال

25.3 منذ صدور التقرير السنوي الأخير للجنة، وفي ضوء النتائج والشواغل العامة المطروحة في تقارير المراجعة الداخلية، شرعت اللجنة في حوار مع الإدارة بشأن البيئة الرقابية في الاتحاد عموماً، ولا سيما فيما يخص الامتثال وإدارة مخاطر الاحتيال. ويجمع محور التركيز هذا اعتبارات تشغيلية تشمل المراجعة الداخلية، والإدارة المالية، والمسائل القانونية، والمشتريات، والموارد البشرية.

26.3 وهذا المجال مهم بوجه خاص في مسألة مخاطر الاحتيال لأن المنظمة لا تتبع اليوم أي سياسة لمكافحة الاحتيال بما فيه الرشوة والفساد ولأن العديد من جوانب الامتثال وإدارة المخاطر ينبغي أن تستفيد من ترتيبات محسنة.

27.3 وطلبت وحدة المراجعة الداخلية إجراء تقييم لمخاطر الاحتيال في الاتحاد، بناء على توصيات وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة. وتشيد اللجنة بالتقييم المناسب الذي أجري لتناول هذه المسألة.

28.3 واستعرضت اللجنة التقرير المتعلق بتقييم مخاطر الاحتيال الذي يبرز المجالات التي يُعتبر فيها الاتحاد معرضاً لبعض مخاطر الاحتيال أو التي يمكن أن تساهم في زيادة إمكانية وقوع الأعمال الاحتيالية. ويستند التقييم إلى أطر تنظيمية حيث يمكن من خلال المعاملات والعمليات والمبادئ التوجيهية والإجراءات الإنذار بحدوث عمل احتيالي أو الكشف عنه أو ردعه؛ وإلى مقابلات لتحديد نظرة موظفي الاتحاد الرئيسيين إلى نقاط الضعف في المنظمة.

29.3 وترى اللجنة أن هذا التقرير يتضمن توصيات مفيدة: وتود اللجنة أن تشجع الأمانة على العمل وفقاً للأولويات ولكن دون أن تقوض الوظائف المختلفة التي سينطوي عليها تنفيذ التوصيات. وفيما يخص المهارات والخبرات المهنية المختلفة اللازمة للتقدم في اتخاذ الترتيبات المحسنة، لا بد من التمييز بين المهارات والكفاءات المهنية المناسبة لكل وظيفة من الوظائف المختلفة (بين أدوار الإدارة المعنية مباشرة، والمراجعة الداخلية، ومكتب الأخلاقيات مثلاً). ومن المهم أن تكون الترتيبات والحلول التي وضعت متناسبة مع حجم المنظمة واحتياجاتها. وعلى سبيل المثال، تعتبر اللجنة أن هناك فرقاً واضحاً بين الامتثال والرقابة والأخلاقيات؛ ولا يندرج التدريب على مكافحة الاحتيال بالضرورة في إطار دور مكتب الأخلاقيات الذي قد يقوَّض إذا تحول إلى آلية لمكافحة الاحتيال. وستواصل اللجنة رصد الترتيبات المتخذة في الاتحاد لمكافحة الاحتيال وإسداء المشورة إلى الإدارة في هذا الشأن.

|  |
| --- |
| **التوصية (2017) 6:** توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بأن تقوم الأمانة من باب الأولوية وتحقيقاً للإدارة الرشيدة بوضع سياسة رسمية لمكافحة الاحتيال وبتوفير التدريب/التعليم ذي الصلة وباتخاذ تدابير أخرى متوافقة مع الممارسات الرشيدة. ويوصى بأن يكون الحل متناسباً مع حجم المنظمة وأن يحرص على عدم تقويض الوظائف بسبب أهداف متضاربة. |

الرقابة على الأنشطة الميدانية

30.3 بناء على مضمون استنتاجات عمليات المراجعة الداخلية السابقة، أطلع مكتب تنمية الاتصالات (BDT) اللجنة على آخر المستجدات فيما يخص تناول المسائل المتعلقة بالعمليات الميدانية، ولا سيما الامتثال للمتطلبات الأمنية والمالية، والميزانية وإدارة المشاريع، والرقابة الإدارية.

31.3 وتشجع اللجنة مكتب تنمية الاتصالات على الاستمرار في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الرقابة الإدارية المؤسسية المناسبة على العمليات والممارسات الإدارية في الميدان، ولا سيما الامتثال لأحكام القواعد واللوائح المالية/الإدارية للاتحاد؛ والامتثال لمعايير الأمن والسلامة للاتحاد في المكاتب الميدانية.

مشروع بناء مقر الاتحاد

32.3 تلقت اللجنة معلومات مقتضبة عن سير مشروع تشييد مبنى المقر، ونظراً إلى أهمية المشروع بالنسبة إلى المنظمة، تعتزم مواصلة التفاعل بصورة منتظمة مع فريق الاتحاد المعني بتنفيذ المشروع.

33.3 وتقر اللجنة بالمهنية والشفافية في تنفيذ المشروع وبالتقدم المحرز وتقدر ذلك.

34.3 وقد علمت اللجنة بسرور أن الاتحاد سيستخدم خبيراً متخصصاً يتحلى بخبرة واسعة محددة في مشاريع البناء. وفي ضوء الجوانب التقنية المعقدة والمخاطر المرتبطة بهذا النوع من المشاريع الكبرى الخاصة بالبناء وبتشييد البنى التحتية، ولإعطاء الإدارة والمجلس الضمانات التي تكفل إدارة المشروع على أساس المراعاة الواجبة للجوانب الاقتصادية والكفاءة والفعالية والبيئة، تعتبر اللجنة أنه ينبغي للاتحاد أن ينظر في فوائد التماس المساعدة من خبير خاص لمراجعة العمليات والإجراءات المنفذة لهذا المشروع.

35.3 وتشجع اللجنة أيضاً جميع الأفرقة الإقليمية على تسمية أعضاء الفريق الاستشاري للدول الأعضاء المعني بمشروع مباني مقر الاتحاد (MSAG).

36.3 وتشجع اللجنة إدارة الاتحاد على مواصلة عملها الإيجابي في هذا الموضوع.

|  |
| --- |
| **التوصية (2017) 7:** توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بأن ينظر الاتحاد في فوائد الاستعانة بجهة مسؤولة عن المراجعة تتحلى بخبرة خاصة في هذا المجال، والقيام في الوقت المناسب بإخضاع الحسابات المقررة لتشييد المبنى لعملية مراجعة مستقلة. |

التقييم

37.3 تسلمت اللجنة، خلال اجتماعها الأخير في مايو 2017، تقريراً بشأن دراسة لجدوى التقييم أجراها الاتحاد. وتهنئ اللجنة إدارةَ الاتحاد على اتخاذها المبادرة لتحديد مدى الحاجة إلى وظيفة تقييم ولوضع الترتيبات التي قد تكون لازمة لذلك، وتعرب عن استعدادها لإسداء المشورة لإدارة الاتحاد عند اللزوم.

38.3 وستنظر اللجنة في تقرير دراسة الجدوى خلال اجتماعها المقبل.

# 4 مسائل أخرى

1.4 سيعقد اجتماع اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقبل في خريف 2017.

2.4 ويود أعضاء اللجنة الإعراب مرة أخرى عن تقديرهم للدول الأعضاء وفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية وفريق العمل التابع للمجلس والمعني بمباني مقر الاتحاد والأمين العام ومسؤولي الاتحاد على دعمهم وتعاونهم ومواقفهم الإيجابية في دعم اللجنة في أداء مهامها بفعالية.

3.4 وتتاح معلومات عن عضوية اللجنة ومسؤولياتها واختصاصاتها وتقاريرها في الحيز المخصص للجنة في الموقع الإلكتروني العام للاتحاد: <http://www.itu.int/en/council/Pages/imac.aspx>.

# الملحق 1 - إحصاءات بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الوضع العام لتنفيذ توصيات اللجنة IMAC في الفترة 2016‑2012** | **العدد** | **%** |
| **المجموع** | **43** | **100** |
| توصيات تم تنفيذها | 37 | 86 |
| توصيات في طور التنفيذ | 6 | 14 |
| توصيات لم تقبل | 0 | 0 |

 | **جميع توصيات اللجنة IMAC في الفترة 2016-2012****توصيات في طورالتنفيذ 6؛ %14****توصيات لم تقبل 0؛ %0****توصيات تم تنفيذها 37؛ %86****توصيات اللجنة IMAC في عام 2016****توصيات لم تقبل 0؛ %0****توصيات تم تنفيذها 10؛ %71****توصيات في طورالتنفيذ 4؛ %29****توصيات اللجنة IMAC في عام 2015****توصيات في طورالتنفيذ 0؛ %0****توصيات لم تقبل 0؛ %0****توصيات تم تنفيذها 6؛ %100** |
|

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وضع تنفيذ توصيات اللجنة IMACفي عام 2016** | **العدد** | **%** |
| **المجموع** | **14** | **100** |
| توصيات تم تنفيذها | 10 | 71 |
| توصيات في طور التنفيذ | 4 | 29 |
| توصيات لم تقبل | 0 | 0 |

 |  |
|

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وضع تنفيذ توصيات اللجنة IMACفي عام 2015** | **العدد** | **%** |
| **المجموع** | **6** | **100** |
| توصيات تم تنفيذها | 6 | 100 |
| توصيات في طور التنفيذ | 0 | 0 |
| توصيات لم تقبل | 0 | 0 |

 |  |
|  |  |
|

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وضع تنفيذ توصيات اللجنة IMACفي عام 2014** | **العدد** | **%** |
| **المجموع** | **9** | **100** |
| توصيات تم تنفيذها | 9 | 100 |
| توصيات في طور التنفيذ | 0 | 0 |
| توصيات لم تقبل | 0 | 0 |

 | **توصيات اللجنة IMAC في عام 2014****توصيات في طورالتنفيذ 0؛ %0****توصيات لم تقبل 0؛ %0****توصيات تم تنفيذها 9؛ %100****توصيات اللجنة IMAC في عام 2013****توصيات في طورالتنفيذ 1؛ %13****توصيات لم تقبل 0؛ %0****توصيات تم تنفيذها 7؛ %87****توصيات اللجنة IMAC في عام 2012****توصيات في طورالتنفيذ 1؛ %17****توصيات لم تقبل 0؛ %0****توصيات تم تنفيذها 5؛ %83** |
|

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وضع تنفيذ توصيات اللجنة IMACفي عام 2013** | **العدد** | **%** |
| **المجموع** | **8** | **100** |
| توصيات تم تنفيذها | 7 | 87 |
| توصيات في طور التنفيذ | 1 | 13 |
| توصيات لم تقبل | 0 | 0 |

 |  |
|

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وضع تنفيذ توصيات اللجنة IMACفي عام 2012** | **العدد** | **%** |
| **المجموع** | **6** | **100** |
| توصيات تم تنفيذها | 5 | 83 |
| توصيات في طور التنفيذ | 1 | 17 |
| توصيات لم تقبل | 0 | 0 |

 |  |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_